

القدرة الائتمانية وتأثيرها في ربحية المصارف التجارية*

دراسة على عينة من المصارف التجارية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2018)

credit capacity and its impact on the profitability of commercial banks

A study on a sample of commercial banks in the Iraq Stock Exchange Duration (2005-2018)

زهراء خيون عاشور الجبوري

Zahraa Khayoun Ashour Al-Jubouri

Zahraa.aljobory84@yahoo.com

أ.م. د علي احمد فارس الكعبي

Ass. Pro. Ali Ahmed Faris Al Kaabi

ali.ahmed@uokerbala.edu.iq

كلية الإدارة والإقتصاد _ جامعة كربلاء

Economics and Administration College – Karbala University

المستخلص:

يهدف البحث الى قياس تأثير القدرة الائتمانية بمؤشراتها (اجمالي القروض الى اجمالي الودائع، اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات، نسبة كفاية راس المال، نسبة مخصص خسائر القروض) في مؤشرات الربحية. وقد اعتمدت في دراستها على مجموعة من التقارير والكتشوفات المالية المنشورة لمجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي جرى اختيارها اعتماداً على مدى توفير البيانات لمدة الدراسة 2005-2018. واستخدمت الدراسة مجموعة من الوسائل المالية والاحصائية لتحقيق أهدافها وقد استخدمت الدراسة الانحدار الخطي البسيط بين متغيرات البحث وذلك عن طريق استخدام تطبيق البرنامج الاحصائي الجاهز SPSSv.25 وبرنامج الاكسل.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها أظهرت النتائج الإحصائية معنوية العلاقة بين نسبة القروض الى الودائع ومؤشرات الربحية بمعنى أن ارتفاع هذه النسبة يزيد من ربحية المصارف وهذا يقود إلى الاعتقاد بأن السبب الرئيس لزيادة الربحية هو انخفاض كلف الفائدة المدفوعة على الودائع أو أن الإيراد من فائدة القروض يغطي تكاليف الفائدة على الودائع. ثم اختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة الاعتماد على سياسات ائتمانية واضحة تستلهم السياسة النقدية العامة للبنك المركزي عن طريق مراجعة ومتابعة توجيهات البنك المركزي الخاصة بتحديد أسعار الفائدة والاحتياطات ووضع خطط مستقبلية تعتمد في اساسياتها على تنمية القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: القدرة الائتمانية، الربحية.**Abstract:**

The research aims to measure the impact of credit capacity with its indicators (total loans to total deposits, total loans to total assets, capital adequacy ratio, loan loss provision ratio) on profitability indicators. In its study, it relied on a set of published financial reports and statements for a group of banks listed on the Iraq Stock Exchange, which were selected depending on the extent of data provision for the period of study 2005-2018. The study used a set of financial and statistical means to achieve its goals. The study used simple

linear regression between the research variables by using the ready-made statistical program SPSSv.25 application and the Excel program.

The study reached a set of conclusions, the most important of which is that the statistical results showed the significance of the relationship between the loan-to-deposit ratio and profitability indicators, meaning that a higher percentage increases the profitability of banks, and this leads to the belief that the main reason for increasing profitability is the decrease in the interest costs paid on deposits or that the income from Loan interest covers the cost of interest on deposits. Then the study concluded with a set of recommendations, the most important of which is the need to rely on clear credit policies that are inspired by the general monetary policy of the Central Bank by reviewing and following up on the directives of the Central Bank for determining interest rates and reserves and developing future plans based on their fundamentals on the development of the banking sector and the economy in general.

Key words: credit capacity, profitability.

المقدمة:

تعدُّ وظيفة الائتمان من اهم الوظائف المصرفية المحققة للإيراد فضلا عن باقي الخدمات المصرفية وكلما ازدادت القدرة الائتمانية للمصارف فان ذلك يقود زيادة الحصة السوقية وتعزيز موقع المصرف في السوق، وقد جري قياس وتحليل القدرة الائتمانية خلال مجموعة من المؤشرات (اجمالي القروض الى اجمالي الودائع ، اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات ، نسبة كفاية راس المال ، نسبة مخصص خسائر القروض) اما مؤشرات الربحية فهي (معدل العائد الى حق الملكية ، معدل العائد الى اجمالي الموجودات ، معدل العائد الى اجمالي الودائع ،نسبة هامش صافي الدخل ، ربحية السهم الواحد)

اذ تعاني المصارف اليوم من انخفاض واضح في مستويات الربحية ما ادى الى انخفاض القيمة السوقية لها وقد تعود هذه المشكلة الى العديد من الأسباب أهمها انخفاض القدرة الائتمانية لهذه المصارف بما قد يؤدي الى انخفاض اليراد من الفوائد. وقد جاءت هذه الدراسة لتقديم صورة عن مستوى انخفاض عوائد المصارف وكيفية تقويم القدرة الائتمانية من اجل زيادة مستويات الربحية وقد استندت الدراسة الى مجموعة الفرضيات أهمها لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للقدرة الائتمانية في مؤشرات الربحية).

وبناء على اهمية متغيرات البحث قسم الى اربعة محاور تضمن الاول منهجية البحث، فيما لخص الثاني الإطار النظري لمتغيرات البحث والتي تضمن القدرة الائتمانية والربحية، اما المحور الثالث فلخص الجانب العملي للبحث والذي تضمن وصف المتغيرات واختبار الفرضيات. وقد اختتم البحث بالمحور الرابع بالاستنتاجات والتوصيات.

اولاً: منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

1- مشكلة البحث

تعاني القطاعات الاقتصادية العراقية بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص من انخفاض واضح في مؤشرات الربحية في الأعوام الأخيرة. ولعل اهم الوظائف المحققة لإيرادات المصرف هي وظيفة الائتمان وإن امتلاك المصارف القدرة الائتمانية الكافية ممكن أن تسهم في تحسين النشاط المصرفي وتحقيق أهدافه الأساسية. ومن هنا تظهر مشكلة البحث الرئيسية والمتمثلة بانخفاض مؤشرات الربحية في المصارف التجارية العراقية والذي قد ينتج بسبب عدم امتلاكها للقدرة الائتمانية التي تساهم في تحقيق الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات وتحقيق الأرباح ويمكن صياغة المشكلة بالتساؤلات الآتية: -

1. ما مدى تأثير القدرة الائتمانية في مؤشرات الربحية للمصارف التجارية عينة البحث؟

2- أهمية البحث

تتبع أهمية البحث عن طريق تسليط الضوء على احدى اهم القطاعات الاقتصادية في البلد الا وهو القطاع المصرفي، والذي يمثل حجر الأساس لنمو الاقتصاد العالمي بما يمتلكه من قدرة على توزيع وتخصيص الموارد المالية وتنفيذ السياسات النقدية. ولعل وظيفة منح الائتمان تعد من أهم الوظائف في المصارف التجارية والتي تعد المصدر الأساسي لتحقيق الإيرادات ونظراً لما تعانیه المصارف التجارية العراقية اليوم من انخفاض واضح في اغلب مؤشرات الربحية فان العمل على تحسين وتطوير القدرة الائتمانية سيسهم في عودة المصارف الى جادة التميز في أداء وظائفها الأساسية سعياً الى تحقيق امثليه الأداء ومن ثم الوصول الى الغاية النهائية للمصارف الا وهي تعظيم قيمة المساهمين. ومن هنا يقدم البحث تحليلاً واقعياً عن اهم مؤشرات القدرة الائتمانية ومدى تأثيرها في ربحية المصارف التي تعكس صورة واضحة للأداء المالي.

3- أهداف البحث:

يهدف البحث الى بيان جملة من النقاط وهي كالآتي: -

1. قياس واختبار مدى تأثير القدرة الائتمانية في مؤشرات الربحية للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة.
2. تقديم جانب مفاهيمي ومعرفي حول اهم مؤشرات القدرة الائتمانية والربحية .
3. تقديم مجموعة من التوصيات التي تسهم في تطوير أداء المصارف وزيادة ربحيتها.

4- فرضيات البحث

من اجل تحقيق اهداف البحث اعتمد على الفرضية الرئيسية الآتية: -

الفرضية الرئيسية: - (لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للقدرة الائتمانية في مؤشرات الربحية). وتتنبق منها مجموعة من الفرضيات الفرعية: -

- 1- لا تؤثر نسبة القروض الى الودائع في مؤشرات الربحية.
- 2- لا تؤثر نسبة القروض الى الموجودات في مؤشرات الربحية.
- 3- لا تؤثر نسبة كفاية راس المال في مؤشرات الربحية
- 4- لا تؤثر نسبة مخصص خسائر القروض في مؤشرات الربحية.

5- حدود البحث

الحدود الزمانية: - تضمنت أربعة عشرة سنة للمدة من 2005 الى 2018

6- مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (41) مصرفاً تجارياً. اذ مثلت عينة البحث ما نسبته (24%) من مجموعها الكلي. سبب اختيار العينة ان المصارف التجارية لها تأثير كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق توظيف رؤوس الأموال وبما يحقق التنمية المستدامة. وقد جرى اختيار عينة من المصارف اعتمادا على توفر بياناتها ضمن مدة البحث كما في الجدول الآتي:

الجدول (1) المصارف عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس	رأس المال الاسمي	فروع المصرف
1	الخليج التجاري	1999	600 مليون دينار عراقي	21 فرع
2	بابل	1999	500 مليون دينار عراقي	11 فرع
3	سومر التجاري	1999	400 مليون دينار عراقي	10 فروع
4	الائتمان العراقي	1998	200 مليون دينار عراقي	6 فرع
5	الموصل للتنمية والاستثمار	1997	1 مليار دينار عراقي	14 فرع
6	الأهلي العراقي	1995	400 مليون دينار عراقي	11 فرع
7	الاستثمار العراقي	1994	100 مليون دينار عراقي	16 فرع
8	المتحد للاستثمار	1994	1 مليار دينار عراقي	22 فرع
9	بغداد	1992	100 مليون دينار عراقي	45 فرع
10	شرق الأوسط	1983	100 مليون دينار عراقي	22 فرع

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2018)

7- الوسائل الإحصائية والمالية المستخدمة

جرى الاستعانة بمجموعة من الوسائل الإحصائية والمالية، لتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها، اذ قامت الباحثة باستخدام برنامج (Microsoft Excel) لتحليل مؤشرات القدرة الائتمانية والمتمثلة (بنسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع، ونسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة مخصص خسائر القروض) وجرى قياسها بمعامل الانحراف المعياري والوسط الحسابي. فضلا عن تحليل مؤشرات الربحية (نسبة معدل العائد الى حق الملكية، نسبة معدل العائد الى اجمالي الموجودات، نسبة معدل العائد الى اجمالي الودائع، نسبة هامش صافي الدخل، نسبة ربحية السهم الواحد)، المستمدة من المركز المالي وقائمة الدخل لتحديد حجم الأرباح والخسائر في تلك المصارف. كما استعملت برنامج (SPSSv25)، لاختبار فرضيات التأثير والتي تضمنت نموذج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان تأثير مؤشرات القدرة الائتمانية في مؤشرات الربحية عينة البحث.

8- بعض الدراسات السابقة

يهدف المبحث إلى عرض موجز لبعض الدراسات السابقة التي تساعد في بلورة الإطار النظري ووضع المعالم الأساسية للجانب التطبيقي لموضوع الدراسة، وقد جرت المراجعة لعدد من الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة وتعد هذه الدراسات ذات أهمية كبيرة لكونها وفرت للباحث معلومات مهمة وقيمة عن متغيرات الدراسة وإلى ماذا توصلت الدراسات السابقة ومن ثم تمكنها من الانطلاق من حيث ما انتهت إليه، ولذلك فقد جرت العادة على قيام الباحثين باستعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع دراستهم، وقد جرت تقسيم هذه الدراسات على النحو الآتي:

1- دراسة عربية

1. دراسة (عمر، 2009)	
عنوان الدراسة	تحليل وقياس المقدرة الائتمانية لدي متخذي القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية على المصارف السودانية (2003-2007) م
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى التعرف على طبيعة العمل المصرفي في إطاره الائتماني والاستثماري وقياس المقدرة الائتمانية للمصارف العينية على تأثير التغيرات الاقتصادية الحديثة، والتأكد من الأداة السليم للاستثمار في المصارف السودانية
عينة الدراسة	دراسة تطبيقية على المصارف السودانية 2007-2003.
الأساليب المستخدمة	المنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة، والمنهج الوصفي لعرض خلفيه عن المقدرة الائتمانية باستخدام المؤشرات المالية، وعمل استمارة الاستبانة وتم تحكيمها بواسطة مجموعة من المختصين الأكاديميين والمهنيين وتحليلها بموجب الطرائق الإحصائية والرياضية
اهم الاستنتاجات	أظهرت الدراسة ان عدم الاهتمام بتحليل المقدرة الائتمانية للمصرف يؤدي الى اتخاذ قرار ائتماني واستثماري غير سليم، كما أن منح الائتمان عن طريق العلاقات الشخصية لا يمكن ادارة المصرف من معرفة الجدارة الائتمانية للعميل ما يؤثر على المقدرة الائتمانية للمصرف
الاختلاف عن الدراسة الحالية	استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار لقياس تأثير القدرة الائتمانية في الأداء المصرفي للمصارف العراقية وللمدة من 2005 الى 2018 وباستخدام البيانات الكمية.
مجالات الاستفادة	اختيار بعض المؤشرات المهمة في تحديد القدرة الائتمانية وبعض مؤشرات الأداء.

2. دراسة (النعمي، 2018)	
عنوان الدراسة	تحليل القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية وإمكانيات تطويره
هدف الدراسة	ويهدف البحث الى تحليل مؤشرات القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية وإمكانية تطويرها فضلا عن تقديم نموذج مقترح لتطوير القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية
عينة الدراسة	تضمنت عينة البحث 14 مصرفا من المصارف التجارية الخاصة العراقية للسنوات (2012-2015) إذ تم تحليل البيانات الخاصة بالمصارف ثم تقديم نموذج مقترح لتطوير القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية.
الأساليب المستخدمة	اعتمد البحث على المنهج الوصفي مستعينا بالدراسات الحديثة التي تناولت الموضوع فضلا عن المنهج التحليلي في عرض وتحليل مؤشرات القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة عينة البحث.
اهم الاستنتاجات	للائتمان المصرفي أهمية كبيرة في تطوير العمل المصرفي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
الاختلاف عن الدراسة الحالية	استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار لقياس تأثير القدرة الائتمانية في الأداء المصرفي وللمدة من 2005 الى 2018.
مجالات الاستفادة	الاستفادة من الدراسة في اختيار مؤشرات القدرة الائتمانية وفي بعض الجوانب النظرية.

1. (Said& Tumin,2010)	
Banks in Malaysia and China Performance and Financial Ratios of Commercial	عنوان الدراسة
الأداء والنسب المالية للمصارف التجارية في ماليزيا والصين	
هدفت الدراسة الى استكشاف تأثير العوامل المصرفية الأساسية والتي تضمنت السيولة والائتمان وراس المال وحجم المصرف والمصارف التشغيلية للمصارف التجارية في الأداء.	هدف الدراسة
المصارف التجارية في ماليزيا والصين استخدم الباحث 4 مصارف من الصين و9 مصارف من ماليزيا للمدة من (2001-2007)	عينة الدراسة
المنهج التحليلي الوصفي وأنموذج الانحدار الخطي المتعدد.	الأساليب المستخدمة
توصلت الدراسة الى أن مخاطرة الائتمان لها تأثير سلبي معنوي في العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية كما توصلت الى أن حجم المصرف والودائع الكلية لها تأثير إيجابي معنوي في الأداء المالي	اهم الاستنتاجات
استخدمت هذه الدراسة أنموذج الانحدار لقياس تأثير القدرة الائتمانية في الأداء المصرفي للمصارف العراقية وللمدة من 2005 الى 2018 وباستخدام البيانات الكمية.	الاختلاف عن الدراسة الحالية
الاستفادة من منهجية الدراسة واستخدام البيانات التاريخية واختيار بعض المؤشرات.	مجالات الاستفادة

ثانيا: الجانب النظري للبحث

1- القدرة الائتمانية

أ- مفهوم القدرة الائتمانية

لقد قدمت عدة مفاهيم مختلفة للائتمان اعتمادا على اراء الكتاب والباحثين وقد يرجع سبب الاختلاف الى تنوع اختصاصاتهم او طبيعة الاقتصاد في البلد، ولكن يمكن تعريف الائتمان بصورة عامة على انه قدرة المنظمة أو الفرد في الحصول على قيمة اقتصادية على أساس الثقة المتبادلة بين الدائن والمدين مقابل دفعة مستقبلية متوقعة (Onono&Omondi,2006:11). وعرف كذلك على انه قدرة الاقتراض المقدمة للفرد أو الحكومة أو المنظمة بواسطة النظام المصرفي على شكل قروض لتشجيع النمو الاقتصادي (Yakubu&Affoi,2014:12). وأشار (Adenugba&Adetunji,2015:10) على انه وسيلة للحصول على الموارد في مدة زمنية معينة مع التزام بالسداد في مدة لاحقة وفقاً لشروط وأحكام الائتمان التي جرى الحصول عليها. اما (John&Terhemba,2016:190) فقد عرف على انه نقل الأموال من المقرض للمقترض وينطوي الائتمان على وعد من جانب أحد الطرفين ان يدفع للآخر مقابل المال المقترض أو السلع والخدمات المستلمة. في حين يرى (Martha,etal,2017:9) و (Akani,2019:1) الائتمان المصرفي على انه المبلغ الإجمالي للأموال التي توفرها المنظمات المالية المخولة بوظيفة الائتمان للأفراد ومنظمات الأعمال والحكومة.

اذ تعد القروض المصدر الرئيس لدخل المصرف لذلك حظيت باهتمام كبير من قبل إدارات المصارف ومالكها والوكالات الحكومية وغيرهم من اصحاب المصالح. ان وقدرة المصرف الائتمانية تتمثل بما يمتلكه المصرف من موارد مالية وبشرية

ومعلوماتية وتكنولوجية لزيادة كفاءة وجودة الائتمان الممنوح ، ويعتمد في بناء قدراته الائتمانية على راس مال المصرف الذي يعد من اهم محددات التوسع في الائتمان وزيادة القدرة الائتمانية (Berrospide & Edge, 2010:2) لذلك يمكن تعريف القدرة الائتمانية بانها قدرة المصارف على منح الائتمانات بمختلف الظروف وبجودة عالية واختيار دقيق للزبائن من الافراد والمنظمات مع ضمان الية مناسبة لاسترداد المبالغ وفوائدها (Rose & Hudgins, 2013:526) . كما أن للتكنولوجيا تأثير كبير في زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان وتقدم التكنولوجيا فرصا كبيرة للمصارف عن طريق الحصول على المعلومات ونقلها والتوسع في منح الخدمات الالكترونية باستخدام شبكات الاتصال والهواتف الذكية والصرفات الالية. اما المستلزمات البشرية فتكمن أهميتها في ان المصارف لا تعمل على منح الائتمان وانتظار ارجاعه ولكن هي عملية متكاملة من المراقبة والاشراف والمتابعة لمنع حدوث الخسائر وهذا يستلزم فريق اداري محترف يمتلك الخبرات والمهارات اللازمة لذلك (Koch & Macdonald, 2015:497).

وتعتمد القدرة الائتمانية للمصرف بشكل كبير على ثلاث عناصر مهمة هي: مدى قدرة المصرف على تقييم المخاطر الائتمانية، وعلى تقييم الزبائن (المقرضين) ماليا، وعلى كيفية صياغة عقد منح القروض بشكل فاعل وكفوء. إن سلوك المخاطرة من قبل المصارف قد يقلل من كفاءتها ويعرض النظام المصرفي بشكل كامل للخطر لان المستوى الكفوء لأي منظمة مالية يعد مؤشرا مهما للصحة المالية لهذه المنظمة و لربحيته ايضا (Mileris, 2015:12). وتكمن قدرة المصارف الائتمانية في تطوير آلية لاستهداف قطاعات مريحة من السوق، عندها ينبغي الموازنة بين كمية الائتمان وجودة الائتمان مع القدرة على تحقيق الأهداف الرئيسية الأخرى مثل متطلبات السيولة، ومحددات راس المال واهداف الربحية (Koch & Macdonald, 2015:497) .

ب- مؤشرات تقييم القدرة الائتمانية

من اجل تقييم القدرة الائتمانية لأي مصرف ينبغي استخدام مقاييس ومؤشرات تشمل اهم محددات الائتمان ومن اهم هذه المؤشرات

1. نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض

ليس هناك اجماع عالمي على تعريف القروض المتعثرة على المستوى التطبيقي وكل مفهوم يعتمد على محتوى ونطاق النظام المصرفي، لذلك فان معايير التميز بين القروض الجيدة والسيئة تختلف بشكل كبير بين بلد وآخر. ففي بعض البلدان تستخدم المعايير الكمية مثلا عدد الأيام التي يجري لها تجاوز الدفعات المجدولة، وبعضها يستخدم معايير نوعية مثل توفر المعلومات حول المقرض وجودة الإدارة في تحصيل الديون. فالقروض المتعثرة تعرف على انها القروض التي لأتولد الدخل خلال مدة زمنية طويلة نسبيا. وهذا يدل على عدم دفع المبلغ الأساسي والفائدة خلال مدة 90 يوم على الأقل (Amino, 2018:9-10) حيث تعد القروض المتعثرة مؤشرا مهما لقياس مدى حجم سيولة المصرف وكفاءة أدائه المالي. اذ يشير ارتفاع النسبة الى ارتفاع نسبة مخاطر التخلف عن السداد من قبل المقرضين، مما يزيد من حالة التعسر المالي. في حين يشير انخفاضها الى الصحة المالية وان المصرف كفوء في إدارة النقدية (Bahrini, 2011:231-232). وكذلك تعرف على انها القروض التي لم يجري الإيفاء بها ومن ثم لا يستطيع المصرف تحقيق أي أرباح منها وهي قروض لا يمكن استعادتها ضمن المدة المحددة بالعقد والتي تحملها قوانين البلد، وربما يكون السبب الرئيس بعدم الإيفاء بها هو فقدان المصارف للمهارات اللازمة لإدارة الائتمان فضلا عن الظروف السيئة التي يمر بها المصرف (Oynaka, 2019:52) .

ويمكن احتسابها وفق الصيغة الاتية: - (Funso,etal,2012:52)

Non-preforming Loans /total credits..... (1) Ratio = Non-preforming Loans

اذ ان:

Non-preforming Loans Ratio: تمثل نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض

Non-preforming Loans: تمثل القروض المتعثرة

total credits: اجمالي القروض

2. نسبة القروض إلى الودائع (LDR)

يمكن استخدام نسبة LDR داخلياً من قبل المنظمة أو المستثمرين لتحديد الصلاحية الائتمانية للمصرف على المدى القصير. اذ ينبغي على المصرف أن يمتلك مقدار مستهدف من السيولة للحفاظ على عملياته ولمواجهة السحوبات المفاجئة للودائع (Sjahrifa,etal,2018: 36). وتستخدم هذه النسبة لتقييم السيولة المصرفية، وهي نسبة لقياس تركيبة الائتمان المقدم مقارنةً بمبلغ الأموال المودعة لدى المصرف يجري قياس LDR وفق الصيغة الاتية: - (Wahyuni, 2018:434).

LDR=Total credit/Total deposits.....(2)

LDR: تمثل نسبة القروض الى الودائع

Total credit: تمثل اجمالي القروض

Total deposits: اجمالي الودائع

3. مخصص خسائر القروض

يلعب مخصص خسائر القروض دوراً حاسماً في استقرار وقوة المصرف من اجل تغطية الخسائر الناتجة عن وظيفة الإقراض للأفراد والمنظمات لذلك فان المشرعين يطلبون من المصرف أن تحتفظ بمخصص خسائر قروض كافي لمواجهة هذه الخسائر المتوقعة وليس هناك اجماع حول معنى كلمة كافي لهذا المخصص وانما يعتمد ذلك على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية للمصرف (Ozili&Outa,2017:147). ويمكن قياس النسبة بالمعادلة الاتية: -

Loan loss provisions =Allowance for doubtful accounts / Total credit..... (3)

Loan loss provisions: حيث تمثل مخصص خسائر القروض

Allowance for doubtful accounts: الديون المشكوك في تحصيلها

4. نسبة القروض إلى الموجودات (LAR)

تعد نسبة القروض إلى الموجودات (LAR) كمؤشر على السيولة التي تعكس الائتمان وهي النسبة المستخدمة لقياس مستوى سيولة المصرف لإظهار قدرة المصرف على تلبية الطلب على القروض باستخدام إجمالي الموجودات التي تملكها المصارف. كلما زادت هذه النسبة كلما كان مستوى أداء الائتمان أفضل، حيث زاد مكون القرض في الهيكل الكلي للموجودات. ومع ذلك، فقد يكون له تأثير سلبي على السيولة، لأن ارتفاع هذه النسبة يدل على أن الأموال الحالية تستخدم على نطاق واسع لتخصيص الائتمان وأقل للالتزامات قصيرة الأجل.

إنَّ نسبة القروض إلى الموجودات (LAR) يمكن أن تحسن من جودة الموجودات التي لديها مخصصات كافية لأي خسائر محتملة، أو تجنب تركيز الموجودات في قطاع اقتصادي واحد وتعد نسبة القروض إلى الموجودات (LAR) بمثابة مقارنة بين حجم القروض الكبيرة التي يجري منحها للمصارف مقارنة بإجمالي الموجودات التي تمتلكها المصرف. يمكن حساب LAR بالصيغة التالية (Prabowo,etal,2018:4).

$$LAR = \text{Total Loans} / \text{Total Assets} \dots\dots\dots (4) \text{ (Bateni, etal,2014:112)}$$

LAR: نسبة القروض الى الموجودات

Total Loans: اجمالي القروض

Total Assets: اجمالي الموجودات

5. نسبة كفاية رأس المال (CAR)

نسبة كفاية رأس المال هي النسبة التي تحمي المصرف من الرفع المفرط، والإفلاس. تعرف على أنها نسبة رأس مال المصرف فيما يتعلق بالتزاماتها الحالية، والموجودات المرجحة للمخاطر هي مقياس لمقدار موجودات المصارف، معدلة حسب المخاطرة لكل موجود. يضمن المستوى المناسب من كفاية رأس المال أن يكون لدى المصرف رأس مال كاف لتوسيع أعماله، هذه هي النسبة التي تحدد قدرة المصرف على الوفاء بالتزامات الوقت والمخاطر الأخرى مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل (Fatima,2014:773).

$$CAR = \text{Shareholders' equity} / \text{RWA} \dots\dots\dots (5) \text{ (El-Ansary\&Hafez,2015:806)}$$

CAR: نسبة كفاية راس المال

RWA: الموجودات المرجحة ذات المخاطرة

Shareholders' equity: حق الملكية

2- الربحية

أ- مفهوم الربحية وأهميتها

إنَّ مفهوم الأداء قضية مثيرة للجدل في مجال المنظمات المالية ويرجع ذلك إلى تعدد المعاني واختلاف الأبعاد. والاداء من المفاهيم المعقدة ومتعددة الابعاد خصوصا في المصارف لخصوصية عملها واعتمادها على العديد من المقاييس والمؤشرات المالية. لذا يصعب إيجاد مفهوم متكامل للأداء المالي. فالأداء هو نتيجة لكل عمليات واستراتيجيات المنظمات وقياس الأداء بدقة مسألة مهمة جدا لها. فنظام قياس الأداء يقدم الأساس لتطوير الخطط الاستراتيجية وتقييم مدى تحقق الأهداف واسباس لتقييم عمل المديرين (Al-hawari\&Ward,2006:132).

فالأداء يعد مقياساً لسياسات المصارف وعملياتها، وهو مقياساً عام لصحة العمليات الشاملة لمدة زمنية محددة، ويمكن استخدام الربحية بالخصوص لمقارنة المصارف فيما بينها، فضلا عن استخدامه للمقارنة بين القطاعات بشكل عام. وهو بذلك مقياساً كمياً لكيفية استخدام المصرف للموجودات في عملياته الاساسية (4: Ndung'u,2013). ومن ثم لا يمكن

استكمال تقييم أداء المصرف الا باستخدام المؤشرات المالية مع أنّ هناك ميل في السنوات الاخيرة لتقييم الأداء على أساس خلق القيمة، مع مراعاة هدف التنمية المستدامة (AbuTawahina,2015:33).

كما تؤكد الأدبيات أيضا على أن الربحية هي النتيجة النهائية أو نتيجة الأداء النهائية التي تظهر التأثيرات الصافية لسياسات وأنشطة المصرف في السنة المالية. وإنّ العديد من العوامل مثل التضخم والسياسة المحاسبية، ومستوى عال من المنافسة، وما إلى ذلك، قد يكون لها تأثير على ربحية المصرف (Tekatel,2019:79).

وللأداء المصرفي تأثيرا كبيرا في تحديد قدرة المصارف على تحقيق أهدافها عبر الاتي: (David , 2000: 10):

- 1) إدراك المتحقق من اهداف المصرف خلال المدة المحددة لهذه الاهداف.
- 2) دعم العناصر الجيدة وتحديد مكامن القوة لتحسينها ونقاط الضعف لتجنبها.
- 3) توفير البيانات لجميع المستويات الإدارية من اجل صنع قرارات إدارية ملائمة.
- 4) دعم المصرف في وضع المقاييس الضرورية لتحديد مستوى الأداء الملائم.
- 5) التعرف على الأخطاء والانحرافات ووضع الخطوات الضرورية لمعالجتها.
- 6) استمرار المراجعة الدورية للأداء للقيام بالتحسينات المستمرة.

ب- مؤشرات الربحية

إنّ تحليل النسب المالية من الأدوات المهمة جدا لفهم النتائج والاتجاهات المالية المتوقعة، ولأن تعظيم قيمة المصرف هو الهدف النهائي للمصارف التجارية نجدها تصمم استراتيجياتها ونشاطاتها لتحقيق هذا الهدف. ومن الضروري القول بان المصارف لديها اهداف مهمة أخرى مثل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (Ongore&Kusa,2013:239) . وتستخدم المصارف تحليل المؤشرات المالية لتحديد نقاط القوة والضعف التي يمكن عن طريقها تشكيل استراتيجيات المنظمة، (Poznanski, etal, 2013: 1).

- وتتضمن أهم المؤشرات المالية: -

1- الربحية

الربحية هي العامل الأساسي في تحديد مستوى الأداء في القطاع المصرفي، فهي تشير الى قوة المركز المالي للمصارف والى مدى قدرة المصرف على تجنب الخسائر ومن ثم عدم انخفاض قيمة المساهمين (Haque,2014:7). فالصحة المالية للمصارف تعد ضمانا ليس فقط للمودعين وانما للمالكين والعاملين والاقتصاد بشكل عام مما يستدعي من المصارف الاستمرار ببذل الجهود الحثيثة لتقييم أدائها باستمرار عن طريق قياس المركز المالي وفاعلية المنظمة. إذ تعد هذه النسبة من النسب المالية المهمة في تقييم الاداء المصرفي، لان الهدف الاساسي للمصارف هو خلق الثروة للمالكين، إذ تعبر نسب الربحية عن الارباح المحققة فعلاً في الكشوفات المالية وترتكز على تقدير العوائد الفعلية او المحتملة على عكس نسب السيولة التي تركز على تقدير المخاطر. لذلك تعدّ نسب الربحية من أكثر النسب المالية اهمية واستخداما في عملية التحليل المالي، فهي تقيس مدى قدرة الادارة على تحقيق الأرباح (Ross,etal,2005:164).

فالربحية ضرورية للمصرف للحفاظ على النشاط المستمر وحصول المساهمين على عوائد مجزية ويجب الا تكون الربحية العالية على حساب سلامة النظام المصرفي او جودة الخدمات او سمعة المصرف نفسه (Ponce,2013:3).

اذ تعرف الربحية بأنها قدرة المصرف على تحقيق الأرباح وهي تعكس قوة أداء المصرف. فعن طريق لا لربحية يمكن تحديد جودة تطور المصرف وتحديد المشاكل وإيجاد المقاييس الفاعلة لحل هذه المشاكل لتحسين الكفاءة الكلية للمصرف (Zhang&Wen,2017:2).

ويمكن تقييم أهمية ربحية المصارف على المستويين الكلي والجزئي للاقتصاد فعلى المستوى الكلي فإن القطاع المصرفي السليم والمنتج قادر على تحمل الصدمات السلبية والمساهمة في استقرار النظام المالي. أما على المستوى الجزئي فإن تحقيق الأرباح يمثل الشرط الأساسي لمنظمة مصرفية قادرة على المنافسة ومن ثم فإن الهدف الأساسي لإدارة المصرف هو تحقيق الربحية التي تعظم قيمة المساهمين. وتقاس الربحية عن طريق العديد من المؤشرات التي قد ترتبط بالربح الاستثماري أو الربح التشغيلي. إن أشهر مقاييس الربحية هي التي تقيس مدى كفاءة المنظمات باستخدام موجوداتها ومدى كفاءة إدارة المنظمة لعملياتها (Ross,etal,2017:62) وأهم هذه المؤشرات:

أ - نسبة العائد الى الموجودات (ROA)

تمثل نسبة العائد الى الموجودات النسبة المئوية للأرباح التي تحققها المصرف بالنسبة لمواردها الإجمالية (إجمالي الموجودات). وهي النسبة التي تقيس مبلغ الربح الذي تحققه المصرف مقسوماً على موجوداتها. اذ يشير العائد الى الموجودات إلى الربحية على موجودات المصرف بعد استبعاد المصاريف والضرائب كافة (Van Horne, 2005:150). ويعد هذا المعيار من المعايير الأوسع انتشاراً في قياس الربحية للمصارف، فعن طريقه يمكن بيان قدرة ادارة المصرف على تحقيق ربحية عن كل دولار من قيمة الموجودات التي يمتلكها المصرف (Badreldin , 2009 :1). اذ يعدّ مؤشراً مهماً جدا عن الربحية للمصرف وكفاءته الإدارية و يوضح مدى كفاءة الإدارة في تخصيص الموجودات لتحقيق الأرباح، اذ إن ارتفاعه يشير بصورة واضحة الى ارتفاع الربحية للمصرف (Elyor,2009:47). وهو يظهر قدرة المصرف على توليد الأرباح قبل الرافعة المالية (Vivian,2018:14). ويُعرّف عادة بأنه صافي الدخل الى مجموع الموجودات، كما يوفر معلومات عن الأداء بشكل عام في كيفية استخدام موجودات المصرف لتوليد الدخل (Hassan&, Hatmaker 2014:67). وقد استخدمت هذه النسبة في معظم الدراسات لقياس ربحية المصارف وتحتسب بقسمة صافي الدخل الى إجمالي الموجودات وعن طريق المعادلة الآتية: (Chandulal,2016:46).

$$ROA = \frac{\text{net income}}{\text{total asset}} \dots \dots \dots (1)$$

اذ إن ROA = العائد الى الموجودات

Net income = صافي الدخل

Total asset = إجمالي الموجودات

ب - العائد الى حق الملكية (ROE)

تظهر هذه النسبة مقدار صافي الدخل نسبة الى حق الملكية (Parrino,etal,2012:99)، إذ كلما ارتفع العائد الى حق الملكية، كان الأداء أكثر كفاءة من وجهة نظر المالكين خصوصا (Ongore&Kusa,2013:239). ويقاس هذا المعيار كفاءة المصرف في توليد الأرباح لكل وحدة من حقوق المساهمين، فكلما ازداد مقياس الرفع المالي كلما ازداد حجم الموجودات لكل سهم من أسهم المساهمين (Madura,2015:242).

إن مقياس نجاح العائد الى حقوق الملكية يتكون من ثلاث مكونات (Friedlob&Schleifer,2003:12):

- هامش الربح ليعكس النجاح التشغيلي للمنظمة
- دوران الأصول ليعكس النجاح الذي حققته المصرف في الاستثمار
- النفوذ المالي ليعكس أنشطة التمويل للمنظمة

يمكن الحصول على معدل العائد الى حق الملكية عن طريق حاصل قسمة صافي الربح الى حق الملكية، فهو يقيس معدل العائد من الاستثمار في أموال المالكين، وكلما ارتفع هذا المعدل دل على كفاءة أداء الإدارة ويقاس بالصيغة الآتية: (Keown, et al., 2017: 150)

$$ROE = \text{net income} / \text{total equity} \dots\dots\dots (2)$$

ROE = العائد الى حق الملكية

Net income = صافي الدخل

Total equity = حق الملكية

ويختلف العائد الى حق الملكية عن العائد الى الموجودات في ان ROA يقيس الأرباح كنسبة مئوية من الأموال التي قدمها المالكون والدائنون بينما ROE يهتم بالأموال التي قدمها المالكون فقط (Higgins,2016:43).

ت- معدل العائد على الودائع (ROD)

هو صافي الدخل مقسوماً الى إجمالي الودائع الاستثمارية ويبين قدرة المصرف على التنافس على الأموال ويمكن اعتباره كتكلفة جذب الودائع وإذا أصبح المصرف أكثر كفاءة في جمع الودائع وتحويلها إلى استثمارات مربحة.

ويحسب من خلال المعادلة الآتية: (Al-Harbi,2019:126)

$$ROD = \text{net income} / \text{total deposit} \dots\dots\dots (3)$$

ROD = العائد الى الودائع

Net income = صافي الدخل

Total deposit = إجمالي الودائع

ث- نسبة هامش صافي الدخل (NPM)

يمكن لهذه النسبة أن تقيس مقدار صافي الأرباح المتحققة بعد الضرائب عن كل دولار من الإيرادات، فكلما كانت النسبة المتحققة أكبر يدل على أن المصرف حقق ربحية جيدة وأصبح لديه سيطرة أكبر على التكاليف مقارنة مع المصارف الأخرى، ويمكن حساب هذا المؤشر في ضوء المعادلة الآتية: وهي نسبة صافي الدخل الى الإيرادات الكلية (Durrah,etal,2016:438). بحيث تظهر المتبقي من كل دولار من الإيرادات للمساهمين بعد دفع الفوائد والضرائب. ولأن صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مطروحا منها النفقات الكلية فكلما ازداد الهامش الصافي يدل على كفاءة المصرف في خفض النفقات والضرائب (Berk&Demorzo,2017:71) ويحسب عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{Net Profit margin} = \text{Net profit after tax} / \text{Revenues} \dots\dots\dots (4)$$

NPM = نسبة هامش صافي الدخل

Net income = صافي الدخل

Revenues = إجمالي الإيرادات

ج- نسبة ربحية السهم

تقيس هذه النسبة مقدار ربحية كل سهم من الأسهم التي بحوزة المساهمين، أي نصيب كل سهم من حساب الأرباح المحققة. وإن الزيادة في هذه النسبة تدل على أن زيادة ربحية السهم ومن ثم تعظيم قيمة المساهمين وهو الهدف الأهم لدى إدارة المصرف (Megginson,etal,2010:46) ويمكن قياسها وفقاً للمعادلة الآتية:

$$EPS = \text{Net profit after tax} / \text{number of share} \dots\dots\dots (5)$$

EPS = العائد لكل سهم

Net income = صافي الدخل

number of share = عدد الأسهم

ثالثاً: الجانب التطبيقي

جرى استخدام معامل الانحدار البسيط من اجل اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن فرضية التأثير الرئيسية بالنسبة لمجمل القطاع المصرفي وعلى النحو الاتي:

الفرضية الفرعية الأولى:

(H0) لا تؤثر نسبة القروض الى الودائع في كل مؤشر من مؤشرات الربحية المعتمدة في البحث على حده.

(H1) تؤثر نسبة القروض الى الودائع في كل مؤشر من مؤشرات الربحية المعتمدة في البحث على حده. يبين الجدول الاتي معاملات الانحدار البسيط الذي اختبر الفرضية السابقة

جدول (2) معاملات الانحدار البسيط لنسبة القروض الى الودائع للمجمل القطاع المصرفي عينة البحث

معامل التحديد R ²	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها		قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها		نسبة القروض الى الودائع		المتغير المستقل المتغير التابع
	قيمة F	مستوى المعنوية	قيمة t	مستوى المعنوية	β	α	
0.45	9.67	0.009	-3.11	0.009	-0.08	0.16	العائد الى حق الملكية
0.24	3.88	0.07	-1.97	0.07	-0.01	0.04	العائد الى الموجودات
0.008	0.09	0.76	-0.30	0.76	-0.004	0.07	العائد الى الودائع
0.20	3.06	0.10	-1.75	0.10	-0.11	0.49	هامش صافي الدخل
0.42	8.60	0.013	-2,93	0.013	-0.09	0.19	ربحية السهم الواحد

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول انف الذكر الاتي:

1- إن نسبة القروض الى الودائع تؤثر بصورة عكسية في العائد الى حق الملكية وبمقدار (-0.08)، وهو تأثير معنوي عند مستوى (0.009)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (-3.11) وبلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (9.67) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.009). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.45)، ويدل ذلك على أن نسبة القروض الى الودائع تفسر ما نسبته (45%) من التغيرات التي تطرأ على العائد الى حق الملكية، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلية في النموذج.

2- تؤثر نسبة القروض الى الودائع بصورة عكسية في العائد الى الموجودات وبمقدار (-0.01)، وهو تأثير معنوي عند مستوى (0.07)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (-1.97). وبلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (3.88) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.07). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.24)، ويدل ذلك على أن نسبة القروض الى الودائع تفسر ما نسبته (24%) من التغيرات التي تطرأ على العائد الى الموجودات، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلية في النموذج.

3- حققت نسبة القروض الى الودائع تأثيرا عكسيا في العائد الى الودائع وبمقدار (-0.004)، وهو تأثير معنوي عند مستوى (0.76)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (-0.30). وبلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (0.09)، وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.76). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.008)، ويدل ذلك على أن نسبة القروض الى الودائع تقسر ما نسبته (0.9%) من التغيرات التي تطرأ على العائد الى الودائع، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلية في النموذج.

4- اثرت نسبة القروض الى الودائع تأثيرا عكسيا في هامش صافي الدخل وبمقدار (-0.11)، وهو تأثير معنوي عند مستوى (0.10)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (-1.75). وبلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (3.06)، وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.10). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.20)، ويدل ذلك على أن نسبة القروض الى الودائع تقسر ما نسبته (20%) من التغيرات التي تطرأ على هامش صافي الدخل، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلية في النموذج.

5- اثرت نسبة القروض الى الودائع تأثيرا عكسيا في ربحية السهم الواحد وبمقدار (-0.09)، وهو تأثير معنوي عند مستوى (0.013)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (-2.93). وبلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية النموذج .

6- انحدار (8.60)، وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.013). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.42)، ويدل ذلك على أن نسبة القروض الى الودائع تقسر ما نسبته (42%) من التغيرات التي تطرأ على ربحية السهم الواحد، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلية في النموذج.

إنّ النتائج أنفة الذكر تدفع الباحث الى عدم رفض فرضية العدم (H0) بمعنى (لا تؤثر نسبة القروض الى الودائع في كل مؤشر من مؤشرات الربحية العائد الى الموجودات والعائد الى الودائع وهامش صافي الدخل). ورفض فرضية العدم (H0) فيما يخص تأثير نسبة القروض الى الودائع في كل من العائد الى حق الملكية وربحية السهم الواحد
الفرضية الفرعية الثانية:

(H0) لا تؤثر نسبة القروض الى الموجودات في كل مؤشر من مؤشرات الربحية المعتمدة في البحث على حده.
(H1) تؤثر نسبة القروض الى الموجودات في كل مؤشر من مؤشرات الربحية المعتمدة في البحث على حده. يبين الجدول الاتي معاملات الانحدار البسيط الذي اختبر الفرضية أنفة الذكر

جدول (3) معاملات الانحدار البسيط لنسبة القروض الى الموجودات لمجمل القطاع المصرفي عينة البحث

معامل التحديد R ²	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها		قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها		نسبة القروض الى الموجودات		المتغير المستقل
	قيمة F	مستوى المعنوية	قيمة t	مستوى المعنوية	β	α	المتغير التابع
0.11	1.44	0.25	-1.20	0.25	-0.133	0.13	العائد الى حق الملكية
0.02	0.21	0.65	-0.46	0.65	-0.01	0.03	العائد الى الموجودات
0.06	0.72	0.41	0.85	0.41	0.04	0.06	العائد الى الودائع
0.04	0.50	0.49	-0.71	0.49	-0.17	0.44	هامش صافي الدخل
0.09	1.17	0.30	-1.10	0.30	-0.15	0.15	ربحية السهم الواحد

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول آنف الذكر الاتي:

- 1- أن نسبة القروض الى الموجودات تؤثر بصورة عكسية في العائد الى حق الملكية وبمقدار (-0.133)، وهو تأثير معنوي عند مستوى (0.25)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (-1.20) . وبلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (1.44) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.25). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.11)، ويدل ذلك على أن نسبة القروض الى الموجودات تقسر ما نسبته (11%) من التغيرات التي تطرأ على العائد الى حق الملكية، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلية في النموذج.
 - 2- تؤثر نسبة القروض الى الموجودات بصورة سلبية في العائد الى الموجودات وبمقدار (-0.01)، وهو تأثير معنوي عند مستوى (0.65)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (-0.46) . وبلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (0.21) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.65). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.02)، ويدل ذلك على أن نسبة القروض الى الموجودات تقسر ما نسبته (2%) من التغيرات التي تطرأ على العائد الى الموجودات.
 - 3- حققت نسبة القروض الى الموجودات تأثيرا ايجابيا في العائد الى الودائع وبمقدار (0.04)، وهو تأثير معنوي عند مستوى (0.41)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (0.85). وبلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (0.72)، وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.41). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.06)، ويدل ذلك على أن نسبة القروض الى الموجودات تقسر ما نسبته (6%) من التغيرات التي تطرأ على العائد الى الودائع، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلية في النموذج.
 - 4- اثرت نسبة القروض الى الموجودات تأثيرا سلبيا في هامش صافي الدخل وبمقدار (-0.17)، وهو تأثير معنوي عند مستوى (0.49)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (-0.71). وبلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (0.50)، وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.49). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.04)، ويدل ذلك على أن نسبة القروض الى الموجودات لا تقسر اي نسبته من التغيرات التي تطرأ على هامش صافي الدخل.
 - 5- اثرت نسبة القروض الى الموجودات تأثيرا عكسيا في ربحية السهم الواحد وبمقدار (-0.15)، وهو تأثير معنوي عند مستوى (0.30)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (-1.10). وبلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (1.17)، وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.30). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.09)، ويعني ذلك على أن نسبة القروض الى الموجودات تقسر ما نسبته (9%) من التغيرات التي تطرأ على ربحية السهم الواحد، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلية في النموذج.
- إنّ النتائج انفة الذكر تدفع الباحث الى عدم رفض فرضية العدم (H0) بمعنى (لا تؤثر نسبة القروض الى الموجودات في مؤشرات الربحية).

الفرضية الفرعية الثالثة:

- (H0) لا تؤثر نسبة كفاية راس المال في كل مؤشر من مؤشرات الربحية المعتمدة في البحث على حده.
 - (H1) تؤثر نسبة كفاية راس المال في كل مؤشر من مؤشرات الربحية المعتمدة في البحث على حده.
- يبين الجدول انف الذكر معاملات الانحدار البسيط الذي اختبر الفرضية السابقة
- جدول (4) معاملات الانحدار البسيط لنسبة كفاية راس المال لمجمل القطاع المصرفي

معامل التحديد R ²	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها		قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها		نسبة كفاية راس المال		المتغير المستقل المتغير التابع
	مستوى المعنوية	قيمة F	مستوى المعنوية	قيمة t	β	α	
0.43	0.01	9	0.01	-3	-0.20	0.26	العائد الى حق الملكية
0.45	0.008	9.93	0.008	-3.15	-0.05	0.07	العائد الى الموجودات
0.26	0.06	4.32	0.06	-2.07	-0.06	0.12	العائد الى الودائع
0.31	0.04	5.32	0.04	-2.13	-0.35	0.70	هامش صافي الدخل
0.36	0.023	6.74	0.023	-2.59	-0.22	0.31	ربحية السهم الواحد

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول أنق الذكر الاتي:

- 1- إن نسبة كفاية راس المال تؤثر بصورة سلبية في العائد الى حق الملكية وبمقدار (-0.20)، وهو تأثير معنوي عند مستوى (0.01)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (-3) . وبلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (9) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.01). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.43)، ويدل ذلك على أن نسبة كفاية راس المال تفسر ما نسبته (43%) من التغيرات التي تطرأ على العائد الى حق الملكية، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلية في النموذج.
- 2- تؤثر نسبة كفاية راس المال بصورة عكسية في العائد الى الموجودات وبمقدار (-0.05)، وهو تأثير معنوي عند مستوى (0.008)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (-3.15) . وبلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (9.93) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.008). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.45)، ويدل ذلك على أن نسبة كفاية راس المال تفسر ما نسبته (45%) من التغيرات التي تطرأ على العائد الى الموجودات، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلية في النموذج.
- 3- حققت نسبة كفاية راس المال تأثيرا سلبيا في العائد الى الودائع وبمقدار (-0.06)، وهو تأثير معنوي عند مستوى (0.06)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (-2.06). وبلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (4.32)، وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.06). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.26)، ويدل ذلك على ان نسبة كفاية راس المال تفسر ما نسبته (26%) من التغيرات التي تطرأ على العائد الى الودائع، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلية في النموذج.
- 4- اثرت نسبة كفاية راس المال تأثيرا سلبيا في هامش صافي الدخل وبمقدار (-0.35)، وهو تأثير معنوي عند مستوى (0.04)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (-2.13). وبلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (5.32)، وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.04). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.31)، ويدل ذلك على ان نسبة كفاية راس المال تفسر ما نسبته (31%) من التغيرات التي تطرأ على هامش صافي الدخل، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلية في النموذج.
- 5- اثرت نسبة كفاية راس المال تأثيرا سلبيا في ربحية السهم الواحد وبمقدار (-0.22)، وهو تأثير معنوي عند مستوى (0.023)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (-2.59). وبلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج

الانحدار (6.74)، وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.023). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.36)، ويدل ذلك على ان نسبة كفاية راس المال تفسر ما نسبته (36%) من التغيرات التي تطرأ على ربحية السهم الواحد، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج. إن النتائج أنف الذكر تدفع الباحث الى رفض فرضية العدم (H0) بمعنى (تؤثر نسبة كفاية راس المال في كل مؤشر من مؤشرات الربحية العائد الى الودائع).

الفرضية الفرعية الرابعة:

(H0) لا تؤثر نسبة مخصص خسائر القروض في كل مؤشر من مؤشرات الربحية المعتمدة في الدراسة على حده. (H1) تؤثر نسبة مخصص خسائر القروض في كل مؤشر من مؤشرات الربحية المعتمدة في الدراسة على حده يبين الجدول الاتي معاملات الانحدار البسيط الذي اختبر الفرضية السابقة .

جدول (5) معاملات الانحدار البسيط لنسبة مخصص خسائر القروض لمجمل القطاع المصرفي

معامل التحديد R ²	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها		قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها		نسبة مخصص خسائر القروض		المتغير المستقل
	قيمة F	مستوى المعنوية	قيمة t	مستوى المعنوية	α	β	المتغير التابع
0.04	0.49	0.49	-0.70	0.49	-0.02	0.10	العائد الى حق الملكية
0.10	0.26	1.37	-1.17	0.26	-0.006	0.03	العائد الى الموجودات
0.20	0.11	2.92	-1.71	0.11	-0.02	0.07	العائد الى الودائع
0.001	0.91	0.01	-0.11	0.91	-0.006	0.40	هامش صافي الدخل
0.04	0.49	0.51	-0.71	0.49	-0.02	0.122	ربحية السهم الواحد

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول أنف الذكر الاتي:

1- إن نسبة مخصص خسائر القروض تؤثر بصورة سلبية في العائد الى حق الملكية وبمقدار (-0.02)، وتأثير معنوي عند مستوى (0.49)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (-0.70) وبلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (0.49) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.49). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.04)، ويدل ذلك على أن نسبة مخصص خسائر القروض تفسر ما نسبته (4%) من التغيرات التي تطرأ على العائد الى حق الملكية، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج.

2- تؤثر نسبة مخصص خسائر القروض بصورة سلبية في العائد الى الموجودات وبمقدار (-0.006)، وهو تأثير معنوي عند مستوى (0.26)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (-1.17) . وبلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (1.37) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.26). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.10)، ويدل ذلك على أن نسبة مخصص خسائر القروض تفسر ما نسبته (10%) من التغيرات التي تطرأ على العائد الى الموجودات، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج.

3- حققت نسبة مخصص خسائر القروض تأثيرا سلبيا في العائد الى الودائع وبمقدار (-0.02)، وهو تأثير معنوي عند مستوى (0.11)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (-1.71). وبلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية

- انموذج الانحدار (2.92)، وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.11). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.20)، ويدل ذلك على أن نسبة مخصص خسائر القروض تفسر ما نسبته (20%) من التغيرات التي تطرأ على العائد الى الودائع، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج.
- 4- اثرت نسبة مخصص خسائر القروض تأثيراً سلبياً في هامش صافي الدخل وبمقدار (-0.006)، وهو تأثير معنوي عند مستوى (0.91)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (-0.11). وبلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (0.01)، وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.91). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.001)، ويدل ذلك على أن نسبة مخصص خسائر القروض تفسر ما نسبته (0.1%) من التغيرات التي تطرأ على هامش صافي الدخل، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج.
- 5- اثرت نسبة مخصص خسائر القروض تأثيراً سلبياً في ربحية السهم الواحد وبمقدار (-0.02)، وهو تأثير معنوي عند مستوى (0.49)، لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت (-0.71). وبلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (0.51)، وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.49). وبلغت القوة التفسيرية لأنموذج الانحدار (0.04)، ويعني ذلك على أن نسبة مخصص خسائر القروض تفسر ما نسبته (4%) من التغيرات التي تطرأ على ربحية السهم الواحد، والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج.
- إن النتائج آنفة الذكر تدفع الباحث الى عدم رفض فرضية العدم (H0) بمعنى (لا تؤثر نسبة مخصص خسائر القروض في مؤشرات الربحية)

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

1- الاستنتاجات

1. أظهرت نتائج الدراسة بأن نسبة كفاية رأس المال تؤثر معنوياً في مؤشرات الربحية بمعنى أن زيادة هذه النسبة تقود إلى تحقيق المصارف ربحية وهذا قد يدعو إلى استعمال المصارف المبالغ المتوفرة من حق الملكية لزيادة الأنشطة المربحة للمصرف مثل الأنشطة الخدمية والاستثمارية.
2. أظهرت النتائج الإحصائية معنوية العلاقة بين نسبة القروض إلى الودائع ومؤشرات الربحية بمعنى أن ارتفاع هذه النسبة يزيد من ربحية المصارف وهذا يقود إلى الاعتقاد بأن السبب الرئيسي لزيادة الربحية هو انخفاض كلف الفائدة المدفوعة على الودائع أو أن الإيراد من فائدة القروض يغطي تكاليف الفائدة على الودائع.
3. أظهرت النتائج بان نسبة القروض الى الموجودات لا تؤثر معنوياً في مؤشرات الربحية وهذا يشير الى عدم اهتمام المصارف عينة الدراسة بوضع اليات كفؤة لمنح الائتمان وعدم اعتماد هذه المصارف على وظيفة الائتمان لتحقيق هدف الربحية مما يؤكد استخدامها لوسائل أخرى لتحقيق الربحية.
4. أظهرت نتائج الدراسة بان نسبة مخصص خسائر القروض لا تؤثر في مؤشرات الربحية وهذا يؤكد الاستنتاج الثالث وعدم اهتمام المصارف بتحديد سياسة فاعله في تحصيل الديون وعدم قدرتها على تحديد القروض الجيدة والتي تقلل خسائره المصرف ومخاطرته الائتمانية.

2- التوصيات

1. الاعتماد على سياسات ائتمانية واضحة تستلهم السياسة النقدية العامة للبنك المركزي عن طريق مراجعة ومتابعة توجيهات البنك المركزي الخاصة بتحديد أسعار الفائدة والاحتياطيات ووضع خطط مستقبلية تعتمد في اساسياتها على تنمية القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام.

2. العمل على زيادة الحصة السوقية للمصارف وتحفيز الجمهور على إيداع الأموال في المصارف لزيادة القدرة الائتمانية وتحقيق الوفرة المالية المطلوبة لزيادة القروض الممنوحة عن طريق وسائل جذب للزبائن مثل الترويج وتقديم الخدمات الإضافية والمجانبة للمودعين.
3. استغلال نسبة كفاية رأس المال المرتفعة لزيادة القدرة الائتمانية عن طريق التوسع في منح القروض وتنويع القطاعات لزيادة إيرادات الفائدة وعدم تشغيلها فقط في تقديم الخدمات أو التعامل في الأنشطة الغير المصرفية.
4. العمل على زيادة فاعلية إدارة تحصيل الديون عن طريق توظيف المتخصصين في تحديد مدى جدوى القرض وجدارة المقترض والية الاسترجاع لتجنب مخاطرة الائتمان والعمل على تفعيل استراتيجيات منح القروض وتنويع ادواتها للحد من المخاطرة التي يتعرض لها المصرف.

Foreign References

A. Books

1. Berk, jonathan & Demorzo, peter, "Corporate Finance", 4th ed, pearson, 2017.
2. Friedlob, G.T. & Schleifer, L.F., "Essentials of Financial Analysis", New Jersey: John Wiley & Sons Ltd, (2003).
3. Higgins, Robert c., "Analysis for Financial Management", 11ed, McGraw-Hill/Irwin, 2016.
4. Keown, Arthur J., Martin, John D. & Petty, J. William. "Foundations of Finance the Logic and Practice of Financial Management" 9 ed, Pearson Education, 2017.
5. Koch, Timothy W. & MacDonald, "Bank Management", 8th Ed, Cengage Learning, USA, 2015.
6. Madura, Jeff, "Financial Markets and Institutions" 11th ed., Cengage Learning, Canada, 2015.
7. Megginson, William. L, Smart, Scott. B, Graham, John. R., "Financial Management" 3rd Ed, Cengage Learning, South-Western, 2010.
8. Parrino, Robert & Kidwell, David S. & Bates, Thomas w., "Fundamental of Corporate Finance", 2nd Ed, USA: John Wiley & Sons, 2012.
9. Poznanski, Julie & Bryn, Sadownik & Irene, Gannitos "Financial Ratio Analysis" 2013.
10. Rose, Peter S., Hudgins, Sylvia C., "Bank Management & Financial Services", 9th Ed, The McGraw-Hill, international Edition, (2013).
11. Ross, Stephen A. & Westerfield, Randolph W. & Jordan, Bradford D. "Essentials of Corporate Finance" 9 ed, McGraw-Hill/Irwin, New York Higher, New York, 2017.
12. Ross, S.A. & Westerfield, R.W. & Jaffe, J.F., "Corporate Finance" 7th Ed, McGraw-Hill Irwin, 2005.
13. Van Horne, James C. & John Martin Wachowicz, "Fundamentals of Financial Management", Pearson Education, 2005.

B. Journals and Periodicals

1. Adetunji & Adenugba, Adesoji, "Banking System Credit as An Instrument of Economic Growth in Nigeria (1983 - 2012)", European Journal of Business, Economics and Accountancy Vol. 3, No. 7, 2015.
2. Akani, Henry Waleru, "Credit Expansion and Commercial Banks Soundness in Nigeria: An Application of Multi -Dimensional Analysis", European Journal of Business and Innovation Research, Vol.7, No.1, 2019.
3. Al-Harbi, Ahmad, "The Determinants of Rate of Return Deposits in Islamic Banks", Journal of Finance and Islamic Banking Vol. 2 No. 2, 2019.

4. AL-Hawari, Mohammed & Ward, Touy, " **The Effect of Automated Service Quality on Australian Banks Financial Performance and The Mediating Role of Customer Satisfaction** ", Marketing intelligence & planning, Vol 24, No.2,2006.
5. Badreldin, Ahmed Mohamed, " **Measuring the performance of Islamic Banks by Adapting Conventional Ratios** ", German University in Cairo, Working Paper n. 16 ,2009.
6. Bahrini, Raef, " **Empirical Analysis of Non-performing Loans in The Case of Tunisian Banks** ", Journal of Business Studies Quarterly, Vol. 3, No. 1, 2011.
7. Bateni, Leila & Vakilifard, Hamidreza & Asghar, Farshid, " **The Influential Factors on Capital Adequacy Ratio in Iranian Banks** ", International Journal of Economics and Finance; Vol. 6, No. 11, 2014.
8. Durrah, Omar & Abdul Aziz, Abdul Rahman & Jamil, Syed Ahsan, " **Ghafeer Exploring the Relationship between Liquidity Ratios and Indicators of Financial Performance- an Analytical Study on Food Industrial Companies Listed in Amman Bursa** ", International Journal of Economics and Financial, Issues 6, 2016.
9. El-Ansary, Osama A. & Hafez, Hassan M., " **Determinants of Capital Adequacy Ratio: An Empirical Study on Egyptian Banks** ", Corporate Ownership & Control / Vol. 13, Issue 1, 2015.
10. Fatima, Nikhat, " **Capital Adequacy: A Financial Soundness Indicator for Banks** ", Global Journal of Finance and Management, Vol. 6, No. 8, 2014.
11. Funso, Kolapo, T. & Kolade, Ayeni, R. & Ojo, Oke, M., " **Credit Risk and Commercial Banks Performance in Nigeria: A Panel Model Approach** ", Australian Journal of Business and Management Research Vol.2 No.02 ,2012.
12. Haque, Ansarul, " **Comparison of Financial Performance of Commercial Banks: A Case Study in Context of India (2009-2013)** ", journal of finance and Bank management, Vol.2, No.2,2014.
13. Hassan, Shahidul & Hatmaker, Deneen M., " **Leadership and Performance of public Employees: Effects of the Quality and Characteristics of Manager -Employee Relationships** ", journal of public Administration Research and Theory, Vol .25, No.4,2014.
14. John, Ebele Emmanuel & Terhemba, Iorember Paul, " **Commercial Bank Credit and Manufacturing Sector Output in Nigeria** ", Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.7, No.16, 2016.
15. Martha, Dimgba Chidinma & Ese, Eginiwin Joseph & Stanley, Ogbonna Kelechukwu & Ngunan, Atsanan Angela, " **Bank Credit and Economic Growth in a Recessed Economy** ", Journal of Finance and Accounting, Vol.8, No.12, 2017.
16. Mileris, Ricardas, " **The Impact of Economic Downturn on Banks' Loan Portfolio Profitability** ", Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics, Vol.26, No.1,2015.
17. Ongore, Vincent O. & Kusa, Gemechu B., " **Determinants of financial performance of commercial bank in Kenya** ", international. journal of Economics financial issues, Vol.3, No.1,2013.
18. Ongore, Vincent O. & Kusa, Gemechu B., " **Determinants of financial performance of commercial bank in Kenya** ", international. journal of Economics financial issues, Vol.3, No.1,2013.
19. Oynaka, Negalign Nigatu, " **Factors Affecting Non-Performing Loans in Commercial Banking Sector: A Comparative Study of Public and Private Banks A Case Study of Commercial Bank of Ethiopia and Dashen Bank District in Southern Region of Ethiopia** ", Research Journal of Finance and Accounting, Vol.10, No.3, 2019.
20. Ponce, Antonio Trujillo " **What Determines the profitability of bank? Evidence from Spain** ", Journal of Accounting & finance, Vol.53, Issue 2,2013.

21. Prabowo, Fahrul Puas Sriawan Rio& Halim& Sarita, Buyung& Syaifuddin, Dedy Takdir& Sujono& Saleh, Salma & Hamid, Wahyuniati,& Budi, Nuryamin, “**Effect Of Equity To Assets Ratio (EAR), Size , And Loan To Assets Ratio (LAR) On Bank Performance**”, IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Vol 9, Issue 4 Ver. II,2018.
22. Sjahrifa, Cut& Daryanto, wi wiek Mardawiyah & Ananggadipa, Vanya Kanyaka,” **Measuring the Financial Performance of Indonesian Banking Industry Using Risk-Based Bank Rating**” International Journal of Business Studies Vol. 2, No. 1,2018.
23. Vivian, Akani,” Theoretical perspectives of Earnings, profitability and Asset Quality in Banking :Descriptive Evidence from Nigeria Economy”, world journal of finance and Investment Research Vol.3,No.1 Issn 2550-7125 www.iiardpub.org,2018.
24. Yakubu, Z& Affoi, A.Y,” **An Analysis of Commercial Banks’ Credit on Economic Growth in Nigeria**”, Current Research Journal of Economic Theory 6(2):2014.
25. Zhang, Mei & Wen, ginyhua, “profitability analysis of king long nearly 5years “, journal of physics, couf. series887,2017.

C.Thesis & Dissertation

1. AbuTawahina, Mohammed S.,” **Capital Structure and Firms Financial Performance: Evidence from Palestine**”, A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Accounting & Finance,2015.
2. Amino, Sitina,” **Determinants of Non-performing Loans in Ethiopian Commercial Banks**”, MSc Thesis submitted to College of Business and Economics of Addis Ababa University in partial Fulfillment of the Requirement for award of the degree of Master Science in Accounting and Finance Program,2018.
3. Chandulal, Gagera A.,” **A Comparative Study on Financial Performance of Private and Public Sector Banks with Special are France to Affecting Factors and their Impact on Performance Dedicators** “A thesis submitted to ceujarat technological univevsity,2016.
4. Elyor, Saidov, " **Factors Affecting the Performance of Foreign Banks in Malaysia**", Master thesis of Science (Banking), University Utara Malaysia,2009.
5. Ndung’u, Ann Wanjiru, "**Effect of Financial Risk Management on Financial Performance of Oil Companies in Kenya**" Submitted in partial fulfillment of the award of masters of business administration, university of Nairobi, 2013.
6. Omondi, Onono Ronaid,” **Credit Management practices in the Service Industry: The Case Study of Telkom Kenya limited**” a research project submitted in partial fulfilment for the degree of master’s in business administration in the faculty of commerce ,2006.
7. Ozili, Peterson K.& Outa, Erick,” **Bank Loan Loss Provisions Research: A Review, Borsa Istanbul Review**”, vol.17, issue3,2017.
8. Tekatel, Wesen Legessa,” **Financial Performance Analysis: A study on Selected Private Banks in Ethiopia**”, Project Submitted to Andhra University, School of Distance Education, Visakhapatnam For the Award of the Degree of Executive Master of Business Adminestratio,2019.

D. Internet

1. Berrospide, Jose M.& Edge, Rochelle M.,” **The Effects of Bank Capital on lending: What do we know, and what does it mean?**”, www.federalreserve.gov, 2010.
2. Wahyuni, Sri Fitri,” **Influence of Capital Adequacy Ratio, Operational Efficiency Ratio and Loan to Deposit Ratio Toward Retun on Asset (ROA) at General Bank National Private Listed on Indonesia Stock Exchange Period 2010-2014**”, <https://researchgate.net/publication/326835716>,2018.